مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال دراسة في العوامل المؤثرة
اسم الكاتب: م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/369
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال
دراسة في العوامل المؤثرة

م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري(*)

ملخص البحث

ان السياسة الكينية تجاه الصومال تأثرت بمجموعة من العوامل المتداخلة بين البلدين وهي نابعة من البيئة الداخلية وابرزها: العامل الجغرافي والاثني والثقافي والديني والسياسي والاقتصادي والامني، وقد غلب على هذه السياسة منذ الاستقلال عن الادارة الاستعمارية البريطانية في ستينات القرن الماضي والى الان طابع عدم الاستقرار والتوتر، ولكون البلدان متجاورين جغرافيًا ولتصاعد المخاطر الامنية اندفعت كينيا في العام 2011، بعمل عسكري ضد الصومال مما يعد اول عمل عسكري لكينيا خارج حدودها منذ الاستقلال.

المقدمة

تعد كينيا من أهم الدول الاقليمية على صعيد منطقة شرق افريقيا، وتشترك مع الصومال بمجموعة من العوامل، وفي مقدمتها العامل الجغرافي والاثني ذلك ان كينيا والصومال بلدين متجاورين، كما ان احد اقاليم الصومال الخمسة الذي كانت تطالب به الصومال قد تم ضمه الى كينيا وهو يعرف الان بالمحافظة الشمالية الشرقية أو اقليم انفدي مما اوقع مشاكل بين البلدين، وما زاد من تعقيد المشكلات السياسية بين البلدين هو وجود أقلية من العرق الصومالي في كينيا وتحديدًا في المحافظتين الشمالية الشرقية والساحلية الى جانب اقلية مسلمة متعاطفة مع الصومال التي عانت من التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه بحقهم الحكومات الكينية.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث : 2019/4/1 تاريخ قبول النشر : 2019/4/15

وقد اثر العامل الثقافي والديني بدوره في طبيعة وتوجهات السياسة الكينية تجاه الصومال، ذلك ان الحكومات الكينية المتعاقبة مارست التمييز في سياستها التعليمية بحق سكان المحافظتين الشمالية الشرقية والساحلية بسبب وجود الاقلية المسلمة التي غالبيتها من العرق الصومالي لاسيما وان المحافظات الكينية متمايزة اثنيًا، بالوقت ذاته عانى المسلمون في هاتين المحافظتين من التهميش والاقصاء.

فضلاً عما تقدم يعد العامل السياسي والاقتصادي أهم العوامل التي أثرت بشكل كبير في السياسة الكينية تجاه الصومال فعلى الصعيد السياسي تبنت كينيا منذ استقلالها التوجهات الغربية كما انها تبنت اقتصاد السوق في حين ان الصومال ساند في بدايته التوجهات القومية للرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر)، وبعدها تبنى نظام الرئيس (مُحَمَّد سياد بري) التوجهات الاشتراكية العلمية التي انتهت بانقلاب عسكري على حكمه، مما أدى الى انهيار الدولة الصومالية، علاوة على ذلك عانت المحافظتين الشمالية الشرقية والساحلية من ارتفاع نسبة الفقر مما فاقم من مشكلات التهميش والتفاوت التي شملت أغلب نواحي الحياة الاقتصادية.

واما على الصعيد الامني فيعد من اهم العوامل التي حددت السياسة الكينية تجاه الصومال، ويتمثل تحديدًا بالعمليات الارهابية القادمة من الصومال عن طريق الحركات الارهابية وفي مقدمتها حركة الشباب، فضلاً عن التداعيات الامنية التي اوجدها اللاجئون الصوماليون في كينيا، وقد عانى المسلمون ولا سيما ذوي الاصول الصومالية من مضايقات الحكومات الكينية واجهزتها الامنية التي تنظر بعين الريبة والشك للمسلمين واتهامهم بانهم متطرفون وارهابيون ولديهم صلات بمنظمات ارهابية.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دراسة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لاهم الفواعل الاقليمية على صعيد منطقة شرق افريقيا وهي كينيا تجاه الصومال لا سيما وان انهيار الدولة الصومالية منذ العام **1991** كانت له تداعيات عدة على كينيا.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من ان هناك العديد من العوامل المتداخلة والمتشعبة التي حكمت السياسة الكينية تجاه الصومال، واثرت فيها بشكل كبير وما زالت، فما هي هذه العوامل؟، وكيف أثرت في السياسة الكينية تجاه الصومال؟.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان السياسة الكينية تجاه الصومال تأثرت بعوامل نابعة من البيئة الداخلية لكل من كينيا والصومال على حدٍ سواء، وان هذه العوامل أثرت بشكل مباشر في السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال.

هيكلية البحث: بهدف الاحاطة بموضوع البحث فقد تضمن الاتي:

أولاً– العامل الجغرافي والاثني.

ثانياً– العامل الثقافي والديني.

ثالثاً– العامل السياسي والاقتصادي

رابعاً– العامل الامني.

أولاً– العامل الجغرافي والاثني:

تقع الصومال في الجهة الشمالية الشرقية من كينيا، ويبلغ طول الحدود بينهما قرابة (660) كيلو متر[1]. وقد أثر العامل الجغرافي بدرجة كبيرة في السياسة الكينية تجاه الصومال، ذلك ان المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا (North Eastern Province) التي كانت تعرف سابقًا باسم اقليم نفد او انفدي والمأخوذة اختصاراً من الكلمة الانكليزية (Northern Frontier District - NFD)هي في الواقع أرضًا صومالية تم استقطاعها من قبل الادارة الاستعمارية البريطانية ومنحها الى كينيا، وهي تقع في أقصى الشمال الشرقي بالنسبة لكينيا وأقصى الجنوب الغربي بالنسبة للصومال، ومعظم سكانها من الصوماليين، وتُعد ثالث أكبر محافظات كينيا السبع إذ تبلغ مساحتها (127,470) كم^2، أي ان هناك مشكلة حقيقة تتمثل بالتداخل الجغرافي والاثني بين كينيا والصومال بحكم وجود أغلبية صومالية في شمال شرق كينيا، ونظراً للاهمال المتواصل لسكان هذه المحافظة من قبل الادارة الاستعمارية البريطانية وحتى من قبل الحكومة الكينية بعد الاستقلال في العام 1963 فقد عزز ذلك من النزعة الاثنية

لدى الصوماليين في كينيا، وقد دفع هذا الواقع بالصوماليين الى المطالبة بالانفصال عن كينيا ودمجهم بالوطن الام الصومال الذي استقل في العام **1960** لاسيما وانهم يعانون من الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي[2].

وفي ظل اجواء التوتر المتصاعد بين كينيا والصومال تعهد قادة كينيا وعلى رأسهم (جوموكينياتا **1963 – 1978**) أول رئيس لكينيا بعد الاستقلال بعدم التنازل عن اي شبر الى الصومال في تجاهل واضح لمطالبات أهالي المحافظة الشمالية الشرقية بالانفصال والانضمام الى الصومال، ذلك ان كينيا غير مستعدة لخسارة ثلث البلاد تقريبًا، كما ان التمييز الاثني لدى الطبقة الحاكمة في كينيا جعلتها تنظر بنظره دونية الى القبائل الصومالية الرعوية الساكنة في هذه المحافظة، فضلاً عن ذلك ان تنازل كينيا عنها سيعرض سلامة كينيا الاقليمية للخطر إذ سيلهم المجموعات الاثنية الاخرى للمطالبة بالانفصال مما سيدفع بالنتيجة باقي الجماعات الاثنية في الدول الافريقية المستقلة حديثًا الى التمرد على حكوماتها، وفي المقابل حذرت الصومال في ايار **1963** من أن الفشل في إيجاد حل للنزاعات الحدودية الصومالية سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات، يُذكر ان العلم الصومالي بنجمته الخماسية يرمز الى اقاليم الصومال الخمس في محاولة لاستنهاض مشاعر الصوماليين القومية للوحدة بعدما جزئها الاستعمار الى خمسة اقاليم، وتمثل المحافظة الشمالية الشرقية في كينيا الضلع الرابع من هذه النجمة، وعليه بدأت تلوح في الافق بوادر وقوع مشاكل حدودية[3].

وبالفعل شهدت المحافظة حالة تمرد وحصلت حرب العصابات بين الصوماليين سكان المحافظة الشمالية الشرقية المدعومين من الصومال والحكومة الكينية بين العام **1963 – 1967**، وقد أعلن الرئيس الكيني حينها (جوموكينياتا) حالة الطوارئ في المحافظة بأكملها، وخلفت قرابة(**4000**) قتيل وجريح، وتركت اثار بين الحكومة الكينية ومواطنيها الصوماليين[4].وبعد فشل حركة التمرد في تحقيق اهدافها بالانفصال شرعت كينيا والصومال في اجراء مفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للنزاع خلال مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في كينشاسا عاصمة زائير – جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا – في العام **1967**، وأصدرت كل من كينيا والصومال إعلانًا مهد الطريق لمزيد من

المفاوضات، وأهم ما ورد فيه التزام كلا البلدين بالاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وصون السلام والأمن على جانبي الحدود ومنع الاعتداء على الأرواح والممتلكات، وحل خلافاتهم، كما تم الاتفاق على الامتناع عن القيام بدعاية معادية ضد بعضهم البعض من خلال وسائل الإعلام مثل الإذاعة والصحافة، وعليه وافقت الصومال على احترام سيادة كينيا وسلامة أراضيها مما يعني الاعتراف بالسلامة الإقليمية لكينيا، لا سيما وان كينيا قد أصرت على ان قضية انفدي او المحافظة الشمالية الشرقية هي مسألة داخلية ولا تخضع للتفاوض[5].وهذا ينطوي على اعتراف الصومال الضمني بسيادة كينيا على المحافظة الشمالية الشرقية.

وفي السياق ذاته توسط رئيس زامبيا (كينيث كوندا **1964 – 1991**) بين الصومال وكينيا وبالفعل تم توقيع مذكرة أو اتفاق أروشا في مدينة أروشا في تنزانيا في **28**/تشرين الاول/**1967**، وتم الاتفاق على وقف الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الصومال للمتمردين في المحافظة الشمالية الشرقية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية، واحترام حسن الجوار[6]. وتشكيل لجنة عمل مشتركة لإجراء مراجعة دورية لحل المشكلات، وعلى الرغم ان مذكرة أروشا انهت حالة التمرد وحرب العصابات في هذه المحافظة، إلا ان الصومال لم يتخل عن مطالباته التاريخية، ولكن مع ذلك أسهمت مذكرة أروشا في استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية والتخفيف التدريجي لقوانين الطوارئ على جانبي الحدود[7].

وعندما اندلعت الحرب الصومالية – الاثيوبية بين **1977 – 1978** حول اقليم اوغادين الذي تطالب الصومال بضمه كونه احد اقاليمها الخمسة وقفت كينيا الى جانب اثيوبيا إذ ترتبط البلدين بمعاهدة دفاعية موقعه في العام **1964** تؤكد على التنسيق فيما بينهم لمواجهة مطالب الصومال بضم الاقاليم المستقطعة منه، وعليه منعت الحكومة الكينية الصوماليين الكينين من الانضمام إلى الحرب، وأسهمت بشكل كبير في الانتصار الاثيوبي في العام **1978**، الى جانب الدعم السوفيتي والكوبي الى اثيوبيا[8].

فضلاً عما تقدم اتبعت الحكومات الكينية عقب الاستقلال سياسة توظيف موارد الدولة بما يحقق المنفعة الخاصة لمجتمعها الاثني وحلفائها، لا سيما وان المحافظات في

كينيا متمايزة اثنيًا، بحيث أصبحت الاثنية هي نقطة التقاء الحدود الإدارية والدوائر الانتخابية وحتى نمط التنمية في كينيا، وهذا انعكس بدوره على نمط التعليم في كينيا[9].

علمًا ان حالة الطوارئ في المحافظة الشمالية الشرقية استمرت الى العام 1991، وظلت تعاني من التوتر والعنف وتدمير لاقتصاد المحافظة واهمال حكومي واضح لبنيتها التحتية، الى جانب التمييز الاثني للصوماليين في كينيا مقارنة بغيرهم من المجموعات الاثنية، كما اتسمت سياسة الرئيس (جوموكينياتا) وخلفه (دانيال اراب موي 1978 – 2002) تجاه المحافظة الشمالية الشرقية بالعسكرة الشديدة[10].

وقد ادى الانقلاب العسكري على الرئيس الصومالي (مُحَمَّد سياد بري 1979 – 1991) الى انهيار الدولة الصومالية واندلاع اعمال عنف واسعة النطاق بين العام 1991 – 1994،مما اجبر الاف الصوماليين الى اللجوء الى كينيا وقد وصل عددهم حينها الى (412) الف لاجئ مسجل، وأكثر من (100) ألف لاجئ غير مسجل، وتمركزوا تحديدًا على طول الحدود الكينية – الصومالية لا سيما في المحافظة الشمالية الشرقة الكينية بحكم التقارب الاثني والديني، ويعد مخيم داداب في منطقة غاريسا عاصمة المحافظة الشمالية الشرقية المخيم الرئيس للاجئين[11].ويبعد المخيم (100) كم عن الحدود الصومالية، كما يعد أكبر مخيم للاجئين في العالم فقد وصل عددهم في العام 2012 الى أكثر من (420) الف بحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما تم انشاء مخيمات أخرى لاستيعاب اللاجئين في مناطق أخرى من كينيا، وقد أثار تزايد اللاجئين الصوماليين من مخاوف الحكومة الكينية على أمنها الوطني، كما انه يخل بالتوازن الديموغرافي والسياسي في البلاد، وقد عززت الازمة الانسانية في تقوية العلاقات بين الجماعات الصومالية من الساكنين أصلاً في هذه المحافظة ومن اللاجئين اليها[12].

ولا بد من الاشارة الى ان مخيم داداب للاجئين أنشئ في العام 1991لاستيعاب اللاجئين الصوماليين الفارين من العنف المستمر والمشاكل البيئية والاجتماعية الناجمة عن الحرب الأهلية والمجاعة والجفاف، وطاقته الاستيعابية هي (90) ألف، ويوجد قرابة أكثر من مليون لاجئ صومالي مسجل في جميع أنحاء شرق افريقيا مع

وجود أكثر من (50 %) من هؤلاء اللاجئين في كينيا، وقد مهدت حدود كينيا التي يسهل اختراقها مع الصومال الى تدفق اللاجئين اليها، ويؤوي الى جانب الصوماليين لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا واريتريا وجنوب السودان، ويقع مخيم داداب للاجئين في أراضي قاحلة وشبه القاحلة، كما انها من أكثر المناطق فقرًا وتخلفًا في كينيا، وتعاني من مستوى عالٍ من انعدام الأمن الانساني وانخفاض مستويات التنمية البشرية، وهو وضع يرجع جزئيًا إلى تاريخ طويل من التهميش الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والاقصاء السياسي لسكان المحافظة، وقد أدى وجود اللاجئين الى حالة غير مستقرة امنيًا وسياسيًا واجتماعيًا وبيئيًا، مما دفع بالحكومة الكينية في العام 2012 الى اتخاذ تدابير صارمة لنقل جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في المناطق الحضرية إلى مخيمات اللاجئين، وتعد المشكلات الأمنية المتزايدة المرتبطة بالمجموعات الإرهابية التي تسللت إلى مجتمع اللاجئين في المناطق الحضرية هي الدافع لهذه السياسة، إذ تشير التقديرات إلى أن العديد من الصوماليين المنتمين الى حركة الشباب الارهابية قد استغلوا علاقات القربى التي تربطهم بالصوماليين الكينين، كما استغلوا الفساد في كينيا للحصول على بطاقات الهوية الوطنية الكينية، وقاموا بالعديد من العمليات الارهابية ضد الكينين[13]. ويبلغ عدد اللاجئين الصوماليين في كينيا حسب احصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/2019 قرابة (256,683) [14].

وعمومًا فان الصوماليين في القرن الافريقي بشكل عام وكينيا بشكل خاص يعانون من مشكلة الانتماء والهوية، علمًا ان هذه المشكلة افتعلها الاستعمار البريطاني تاريخيًا ورسختها الحكومات الكينية المتعاقبة التي نظرت الى الصوماليين بانهم مختلفين عن المجموعات الاثنية في كينيا ثقافيًا ودينيًا، وزاد عليها ادعاء بعض الصوماليين بأن أصلهم عربي فكان لذلك عواقب اضافية[15].

ثانياً– العامل الثقافي والديني:

أسهم العاملان الثقافي والديني في التأثير على السياسية الكينية تجاه الصومال، وعلى الرغم ان التمييز الذي مارسته الحكومات الكينية كان موجه بالدرجة الأساس تجاه

مواطنيها في المحافظتين الشمالية الشرقية والساحلية بحكم أغلبيتها المسلمة وتحديداً من ذوي الاصول الصومالية، إلا انه أنعكس بدوره بشكل واضح في السياسية الكينية تجاه الصومال، وهذا ما سنتناوله بإيجاز.

1- العامل الثقافي:

عمل الاستعمار البريطاني على تقسيم كينيا على أسس اثنية عملاً بسياسة فرق تسد لتضمن سيطرتها، والملاحظ ان الاستعمار البريطاني اهتم بالمناطق المهمة اقتصاديًا لاسيما الزراعية منها، وفي مقدمتها وسط وغرب كينيا مما جعلها أكثر عرضة للأنشطة التبشيرية مقارنة ببقية المناطق الاخرى، ولهذا أنشأت فيها المؤسسات التعليمية التي سمحت للمبشرين البريطانيين بالعمل فيها، فكان ذلك سببًا في نشر المسيحية بين سكان هذه المناطق وفرصة لهم للحصول على التعليم العالي، وعقب الاستقلال رسخت الحكومات الكينية المتعاقبة الاثنية في سياستها التعليمية، مما أضعف من فرصة تفاعل الطلاب مع المجموعات الاثنية الاخرى في البلاد، بل ان هذه السياسة أنشأت جيل يؤمن بالمعلومات المتحيزة ضد الآخرين التي أخذت تنتقل من جيل إلى جيل، ومن المؤشرات التي تدل على التمييز الاثني في التعليم ان اربع مجموعات اثنية من أصل (42) مجموعة اثنية تتكون منها كينيا وهي الكيكويو والكامبا ولوهيا ولو يشكلون (72,8 %) من إجمالي عدد الطلاب في الجامعات والكليات الحكومية بينما باقي المجموعات الاثنية الـ(38) يشكلون (27,2 %) فقط[16].

وعليه ورثت كينيا عن العهد الاستعماري نظامًا تعليميًا قائمًا على معايير اثنية، ويُلاحظ بان الحكومات الكينية المتعاقبة لم تعمل على توفير المدارس الكافية في المحافظات التي ينتشر فيها مواطنيها المسلمون من العرق الصومالي وغيره وتحديدًا في المحافظتين الساحلية والشمالية الشرقية[17]. أي ان كينيا مارست سياسة تعليمية يمكن وصفها بانها اقصائية بحق سكان هذه المحافظات فكان لذلك اثاره الواضحة في التعليم، علمًا ان مؤشرات عدم المساواة في التعليم عديدة لعل ابرزها: ان نسبة الأطباء إلى المرضى في المحافظات الوسطى قرابة (1 على 20,700) مقارنةً بالمحافظة الشمالية الشرقية فهي (1 على 120 الف)، كما يلتحق بالمدرسة الابتدائية ما نسبته(100 %) من الأطفال في

المحافظات الوسطى مقارنة بحوالي (34 %) في المحافظة الشمالية الشرقية، وهناك نسبة كبيرة من هؤلاء الاطفال يتركوا المدارس مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية، وتبلغ نسبة النساء المتعلمات في العاصمة الكينية نيروبي مقارنة بنظيراتهن في المحافظة الشمالية الشرقية قرابة (14 على 1)أي أن (93 %) من النساء البالغات في المحافظة الشمالية الشرقية لم يلتحقن جميعًا بالمدرسة، علاوة على ذلك ان سكان العاصمة والمحافظات الوسطى لديهم أعلى نسبة في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي مقارنة بالمحافظة الشمالية الشرقية، ويتضح مما تقدم ان التباين في التعليم على أسس اثنية يُعد من اهم العوامل الرئيسة لعدم المساواة الاجتماعية في كينيا، بحيث استفادت مناطق معينة من التنمية في البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية ووسائل الراحة مقارنة بمناطق أخرى[18].

وعليه يتضح ان التمييز الثقافي وتحديداً التعليمي الذي مارسته الحكومات الكينية كان يستهدف سكان المحافظتين الساحلية والشمالية الشرقية بحكم غالبيتهم من الاصل الصومالي، فكان لذلك تأثير واضح في طبيعة النخبة التي تكونت في كينيا، كونها رسخت لديهم مفاهيم ومدركات سلبية بحق جارتهم الصومال.

2- العامل الديني:

عمقت سياسات الحكومات الكينية المتعاقبة حالة النفور والاغتراب التي يعيشها المسلمون في كينيا لاسيما في المحافظتين الساحلية والشمالية الشرقية بحكم الاغلبية المسلمة، فقد اتسمت سياسة الرئيس (جوموكينياتا) بالميل الى الاثنية ولهذا انحاز الى مجموعته الاثنية الكيكوي والمجموعة الاثنية الاكبر في كينيا، في حين مال خلفه الرئيس (دانيال اراب موي) الى المسيحية فضلاً عن محاباة مجموعته الاثنية الكالينجين، بالوقت ذاته عانى المسلمون من التهميش المتزايد واستبعادهم من معظم المناصب العليا في الحكومة، وعلى اثر انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي شهد النظام السياسي الكيني تحولاً من حكم الحزب الواحد الى التعددية الحزبية في العام 1992 تماشيًا مع الديمقراطية التي اخذت تجتاح العالم، وقد دفعت هذه التطورات الى حالة من الحراك الاسلامي في المحافظة الساحلية وتحديدًا في مومباسا[19]. وقد تأسس على اثرها الحزب الاسلامي الكيني بزعامة الشيخ (خالد بلال) كرد فعل على التهميش والفساد

الحكومي لكن سرعان ما تم حظره في مطلع تسعينات القرن الماضي واقصاءه من المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[20].يُذكر انه خلال حكم الرئيس (دانيال اراب موي) أُمر الصوماليون بحمل بطاقات هوية خاصة تميزهم عن غيرهم في تسعينات القرن الماضي، كما دعم الكنائس الإنجيلية البروتستانتية المتطرفة المعارضة للإسلام، وقد دأبت النخبة والحكومات الكينية على تصوير نفسها بانها جزيرة ديمقراطية مسيحية على النمط الغربي في منطقة تتسم بالحرب والفوضى، وانهاضد التنظيمات الاسلامية الاصولية [21].

وعلى الرغم ان الرئيس الكيني (موايكيباكي **2002 – 2013**)أنشأ فرقة عمل لدراسة المظالم التاريخية للمسلمين في كينيا، لكنه بالوقت ذاته عمل على تسليم المسلمين للمحاكمة في دول أكثر قمعًا في البلدان المجاورة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة[22]. بل ان حكومة (موايكيباكي) وبمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة قامت باغلاق العديد من المنظمات الإسلامية بحجة دعمهما للارهاب، كما اسهمت مبادرات التعاون الامني الامريكية – الكينية بدور كبير في تصدي الحكومة الكينية الى جماعات المعارضة الاسلامية[23].

وبحسب تقرير الحرية الدينية الدولية للعام **2017** الصادر من وزارة الخارجية الامريكية فان غالبية سكان كينيا مسيحيين بنسبة تصل الى قرابة (**83 %**)، في حين تصل نسبة المسلمين بحدود (**11 %**)، وأكثر من (**4 %**) منهم اصحاب معتقدات دينية تقليدية مختلفة، واما (**2 %**) الباقي فهم من الهندوس والسيخ والبهائيين، ويعيش معظم السكان المسلمين في المحافظتين الشمالية الشرقية والساحلية ويرتبط الدين بالاثنية[24].

أي ان السكان المسلمين هم أقلية، وبحكم حالة عدم الاستقرار في الصومال وظهور حركات ارهابية منها لاسيما حركة الشباب وتداعياتها المباشر على كينيا أصبح يُنظر الى المسلمين على انهم متطرفون وارهابيون، وقد منعت الحكومة الكينية العديد من المنظمات غير الحكومية المسلمة من العملإذاتهمتها دون دليل بأن لها صلات بالإرهابيين أو تدعم عملياتها، كما واجه المسلمون مشاكل في الحصول على جوازات سفر لاسيما لأولئك الذين يرغبون في الحج إلى مكة، وعندما نشرت الحكومة الكينية مشروع قانون

مكافحة الارهاب في العام 2003 احتج رجال الدين المسلمون على بعض فقراته كونه تضمن مساسًا بالعقيدة الاسلامية مما عدوه استهدافًا للمسلمين[25].

ولعل احد مصادر التوتر بين كينيا والصومال ان بعض المتطرفين الكينين من ذوي الاصول الصومالية وجدوا في الصومال ملاذًا آمنًا لهم إذ اختلطت فيهم روابط الدين بالاثنية الصومالية، وقد وصف بعض المراقبين ان في كينيا اشبه بالحرب الباردة بين المسيحيين والمسلمين، إذ غالبًا ما تحتج الكنيسة لدى الحكومة الكينية عند السماح في بناء مسجد اسلامي كما شنت الكنائس المسيحية حملات علنية ضد الاسلام[26].

وقد وثق تقرير الحرية الدينية الدولية للعام 2018 الصادر من وزارة الخارجية الامريكية جملة من الانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها المسلمون في كينيا منها: معارضة الكنيسة ارتداء الحجاب كجزء من الزي المدرسي، واستمرار تعرض المعلمين المسلمين للمضايقات، كما أكدت منظمات حقوق الانسان ان أنشطة الحكومة الكينيةلمكافحة الإرهاب أثرت بشكل كبير على المسلمين لاسيما من ذوي الاصول الصومالية في المناطق الواقعة على طول الحدود الكينية – الصومالية، وشملت تصرفات الحكومة: القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاستجواب القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز دون محاكمة وحرمانهم من حرية التجمع والعبادة، كما اشتكى زعماء التجمعات الاسلامية من سلوك الشرطة الكينية التي ربطت جميع المسلمين في هذه المناطق بحركة الشباب الصومالية الارهابية ومارست بحقهم التخويف والاعتقال التعسفي والابتزاز، واستمرار تهديد المسلمين وتعرضهم للعنف بسبب الملابس الدينية نظرًا لأن الدين والاثنية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا[27].

كما وثق تقرير البلاد حول حقوق الانسان للعام 2018 الصادر من وزارة الخارجية الامريكية بدوره العديد من الانتهاكات ضد المسلمين في كينيا منها على سبيل المثالان عمليات مكافحة الإرهاب استهدفت المسلمين الكينين لاسيما من ذوي الاصول الصومالية، فضلاً عن المعاملة التميزية بحقهم في إصدار بطاقات التسجيل للحصول على البطاقة الوطنية الكينية[28]. علمًا ان عدد سكان كينيا بلغ وفق تقديرات العام 2019 قرابة (52,916,483) مليون انسان[29].

مما تقدم يتضح ان هناك ارتباطًا وثيقًا بين الاصل الاثني والانتماء الديني في كينيا، بحكم ان غالبية المسلمين في كينيا من الاصل الصومالي فكانوا عرضة للتمييز العنصري بحقهم، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في السياسة الكينية تجاه الصومال، وكان أوضح صورها هو الحرب على حركة الشباب المجاهدين الصومالية وانعكاساتها في الداخل الكيني وتحديدًا الكينين من ذوي الاصل الصومالي، فضلاً عن ذلك سعت كينيا الى تصوير نفسها للعالم الغربي بانها دولة مسيحية ديمقراطية في مواجهة جارتها الصومال غير المستقرة أمنيًا بحكم وجود التنظيمات الارهابية المعتنقين للأفكار الاسلامية المتشددة.

وبعبارة أخرى ان ممارسات الحكومة الكينية في الداخل بحق الاثنية الصومالية والاقلية المسلمة تنعكس بشكل واضح تجاه الصومال كون المستهدف واحد هو.

ثالثاً – العامل السياسي والاقتصادي:

شكل العاملان السياسي والاقتصادي بدورهما من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الكينية تجاه الصومال، بل انه حكم طبيعة علاقات البلدين لمدة ستة عقود، وهذا ما سنوضحه باختصار.

1– العامل السياسي:

اتبعت كينيا منذ استقلالها سياسة موالية للغرب، كما انها اكدت على وقوفها الى جانب المعسكر الغربي على حساب المعسكر الشرقي، ولهذا دعم الغرب كينيا ووقف الى جانبها، وظهر هذا الامر بوضوح على المستوى السياسي والامني والاقتصادي، كما ان كينيا اتبعت الاقتصاد الحر في سياستها الاقتصادية تماشيًا مع السياسة الاقتصادية الرأسمالية الغربية وما زالت الى حد الان، وعلى الرغم ان كينيا تحولت من التعددية الحزبية الى حكم حزب الواحد (1982 – 1991) فان كينيا ظلت حليفًا للغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وفي المقابل انحازت الحكومة الصومالية المشكلة بعد العام 1960 الى حكومة الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) المعروف بتوجهاته القومية العربية ومعاداته للغرب ولا سيما الولايات المتحدة[30].

وبعدها قام (مُحَمَّد سياد بري) بانقلاب عسكري على الحكومة الديمقراطية في الصومال، وأسس حكم عسكري تبنى فيه الاشتراكية العلمية، وحظي بدعم من الاتحاد السوفيتي مما مكنه من بناء رابع أقوى جيش في أفريقيا جنوب الصحراء، فكان ذلك بداية للمشاكل الحدودية مع دول الجوار وبالفعل اندفع باتجاه اثيوبيا وتمكن من ضم اجزاء كبيرة من اقليم اوغادين في العام 1977، لكن تحالف اثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي الذي تخلى عن دعمه للرئيس (مُحَمَّد سياد بري) قد مكن اثيوبيا من استعادة اوغادين وخسارة الصومال الحرب، وتحت وطأة هذه الهزيمة وبفعل الضغوط الخارجية والداخلية وقع (مُحَمَّد سياد بري) في العام 1984 اتفاقية مع كينيا تنازل بموجبها عن مطالبة الصومال التاريخية بإقليمها الجنوبي الغربي أي اقليم انفدي الذي يمثل الان المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا، كما وقع في العام 1988 اتفاقًا مماثلاً مع اثيوبيا تنازل فيها عن اقليم اوغادين[31].

وكان من ابرز التطورات السياسية في الصومال هو سقوط نظام الرئيس (مُحَمَّد سياد بري) في العام 1991، مما افضى الى انهيار الدولة، وفشلت معها الجهود الدولية والاقليمية لحل الازمة الصومالية، التي يرجع في جانب كبير منها الى البيئة الداخلية الصومالية[32]. إذ تحول الصومال الى فصائل كبيرة ومتناحرة وصل عددها في العام 1991 الى أكثر من (15) فصيل، وتداخل فيها الولاء القبلي والسياسي، وسعى كل منها الى الاستيلاء على املاك الدولة المنهارة وتوسيع رقعة سيطرتها وزيادة نفوذها على حساب الدولة الوطنية التي تحولت الى غنيمة لهذه الفصائل التي نهبت ممتلكات الدولة، مما أضعف محاولات المصالحة الوطنية بين هذه الاطراف التي حصلت برعاية دولية او اقليمية، وبذلك مثلت الازمة الصومالية نموذجًا معقدًا من الازمات الدولية[33]. ومع انهيار الدولة الصومالية انهارت معها تلك النزعة الوحدوية بل ظهرت على أنقاضها دويلات جديدة متمثلة بـ(جمهورية أرض الصومال أو صوماليلاند) في الشمال و(بونت لاند أو بلاد بونت) في الشمال الشرقي بل انها وقفت في وجه العاصمة مقديشو التي شهدت موجة اضطراب وجنوب الصومال[34].

وقد مثل الصومال منذ ذلك الوقت رأس الأزمات في منطقة القرن الأفريقي، والمهدد الرئيس للاستقرار فيها، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة والكبيرة التي بذلتها الدول والمنظمات الدولية والاقليمية لحل الازمة، إلا ان تداخل العوامل الداخلية مع الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي وتعارض مصالحهم جميعًاصعباانهاء الازمة، فضلاً عن غياب التوافق بين الأطراف الصومالية قد أفشل جميع اتفاقيات السلام وتحقيق الاستقرار واعادة بناء الدولة[35]. ولعل أصدق مؤشر على ذلك انه تم عقد (16) اتفاقية سلام، وتشكيل قرابة (14) حكومة انتقالية لكن دون جدوى[36].

وعليه واجهت كينيا تهديدًا جديدًا على سلامتها الاقليمية من جارتها الصومال، ذلك غياب الاستقرار السياسي والفوضى وانتشار الصراع المسلح فيها لا بد ان ينعكس على كينيا ومكوناتها الاثنية، علمًا ان كينيا تبنت منذ استقلالها سياسة خارجية تقوم على حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الاخرين والعيش بسلام مع جيرانها وتعزيز السلام الاقليمي، ومع فشل التدخلات الإنسانية والعسكرية لا سيما من قبل الأمم المتحدة لاستعادة الامن والاستقرار أصبح الصومال أحد مصادر تهديد السلام والأمن لبلدان القرن الأفريقي[37].

اذن يتمثل العامل السياسي بحالة الاستقرار السياسي لدولة كينيا في مقابل حالة الا استقرار وتفكك الدولة الصومالية وفوضى الفصائل المتناحرة، وترتب على ذلك تداعيات خطرة على كينيا منذ ذلك الوقت والى الان.

2- العامل الاقتصادي:

تختلف مستويات الفقر اختلافًا كبيرًا بين المحافظات الكينية، فعلى سبيل المثال تصل نسبة الفقر في المحافظة الوسطى (30,4 %) وفي العاصمة نيروبي (21,3 %)، في حين يصل الفقر الى أعلى مستوياته في المحافظات التي يتركز فيها المسلمون وهي الشمالية الشرقية وتصل نسبة الفقر فيها (73,9 %)، والمحافظة الساحلية وتصل نسبة الفقر فيها الى (69,7 %)[38].

والملاحظ أن معدلات الفقر تزداد بمرور الوقت في المحافظات الساحلية والشمالية الشرقية، مما يجعلهم أكثر تعرضًا لأضرار صدمات تغيرات المناخ وفي مقدمتها

الجفاف وتقلبات الاسعار لاسيما وانها تفتقر الى بنية تحتية متطورة وتنمية زراعية، علمًا ان الحكومات الاربع التي توالت على حكم كينيا (جوموكينياتا، ودنيال اراب موي، ومواياكيباكي، واهوروكينياتا) عملوا عمدًا على تفضيل مناطق معينة في التعيينات في المناصب الحكومية الرئيسة لا سيما في البرلمان ومجلس الوزراء والقضاء والقطاع الحكوميمما عزز التهميش والتفاوت في كينيا، ولهذا نجد ان العاصمة نيروبي لديها أعلى نسبة من الموظفين في القطاع الحكومي وغير الرسمي، وفي العكس نجد ان المحافظة الشمالية الشرقية هي الاقل، فعلى سبيل المثال ان نسبة إجمالي العمالة في القطاع غير الرسمي في العاصمة نيروبي تصل الى أكثر من (**24,4** %) في حين تصل في المحافظة الساحلية الى (**12,4** %)، وتصل الى ادنى مستوى في المحافظة الشمالية الشرقية بنسبة (**0,5** %)، وهذا ينسحب بدوره على معدلات البطالة التي ترتفع إلى حدٍ كبير في المحافظة الشمالية الشرقية وبدرجة اقل في المحافظة الساحلية[39].

فضلاً عما تقدم ان التمييز شمل الخدمات الأساسية المقدمة الى السكان فبينما يحصل (**97,1** %) من سكان نيروبي على مياه صالحة للشرب، بينما يحصل سكان المحافظة الساحلية على (**63,4** %)، وتصل في المحافظة الشمالية الشرقية الى أدنى مستوى على صعيد البلاد اذ حصل على ما نسبته (**38,1** %) من المياه الصالحة للشرب، وأما من حيث التنمية البشرية فان العاصمة نيروبي لديها أعلى مستوى في حين ان المحافظة الشمالية الشرقية لديها ادنى مستوى على صعيد البلاد، وهذا ما جعل الامية ترتفع في هذه المحافظة فقد وصل عدد المتعلمين فيها الى (**38,1** %) بينما في نيروبي تصل نسبة المتعلمين فيها الى (**88,1** %)[40].

وفي المقابل فان الحرب الاهلية في الصومال وانتشار الفوضى فيها فضلاً عن الجفاف والفقر والمجاعة قد أوجدت أزمات انسانية كبيرة أصبحت مستعصية على الحل، مما شكل حافزا للصوماليين للجوء الى كينيا رغم المضايقات والتمييز الذي يعانوه، إذ وجدوا في كينيا ارضاً للفرص مقارنة بالصومال الذي انهكته الحروب الأهلية والانقسامات السياسية، وفي الوقت ذاته فان الازمات السياسية والانسانية في الصومال قد جعلت من كينيا مرتكزًا اقليميًا مهمًا للمنظمات الدولية ولاسيما الانسانية منها، وممرًا مهمًا

للمساعدات الدولية الى الصومال، وهذا بدوره ينطوي على فوائد اقتصادية جنتها كينيا من هذه المنظمات، ومن سياستها تجاه الصومال.

رابعاً– العامل الامني:

يُعد العامل الامني من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الكينية تجاه الصومال لاسيما منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991.

فقد أسهمت العديد من العوامل في جعل كينيا هدفًا للهجمات الإرهابية لعل ابرزها: موقع كينيا الاستراتيجي إذ تعد كينيا بوابة مهمة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا إلى شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ولكونها بوابة جغرافية مهمة قامت كينيا بتطوير ميناءها البحري الرئيس في مومباسا، والمطارات الدولية في مومباسا ونيروبي، كما انشأت بنية تحتية واسعة من السكك الحديدية والطرق والاتصالات في جميع أنحاء البلاد، وبسبب حدودها التي يسهل اختراقها والمشتركة مع جيرانها الخمس (الصومال واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وجنوب السودان)، وساحلها الطويل المفتقر للمراقبة إلى حدٍ كبير، قد سهل نسبياً السفر الى كينيا والتنقل داخلها دون أن يتم كشف الارهابيين. ان هذا المزيج من الجغرافية والبنية التحتية والحدود جعل من كينيا هدفًا جذابًا وقناة سهلة لعبور الأعتدة والأنشطة المتعلقة بالإرهاب، كما أسهم الاستقرار السياسي لكينيا وعدم الاستقرار السياسي للصومال بدوره، فبغياب حكومة صومالية قوية سهل على الارهابيين الحركة دون عوائق عبر الحدود المشتركة، كما ان تدفق اللاجئين الصوماليين إلى كينيا سمح للإرهابيين الاندماج مع اللاجئين والتنقل بحرية عبر الحدود وجلب الإرهاب بسهولة إلى كينيا، علاوة على ذلك أسهم الفقر والفساد والبطالة المنتشرة بين الشباب الكيني في جعلهم عرضة للتلقين والتجنيد في الأنشطة الإرهابية، ولضعف تنفيذ القانون من قبل السلطات الكينية، وغيرها كلها عوامل ساعدت على الارهاب واثرت بشكل مباشر في أمن كينيا، لا سيما وان كينيا لديها قطاع سياحة متطور مما جعل العديد من المنتجعات السياحية والبعثات الدبلوماسية والاستثمارات التجارية أهدافًا جذابة وسهلة للارهابيين[41]. فضلاً عن ذلك ارتباط قادة كينيا ونخبتها السياسية تاريخياً بالمصالح الغربية قد جعل من كينيا هدفًا

للارهاب العالمي، علمًا ان الإرهاب المعاصر المرتبط بالجماعات الارهابية والمتطرفة تعد ظاهرة حديثة في كينيا[42].

ومن ابرز العمليات الارهابية التي حصلت في كينيا هي تفجير السفارة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في 7/اب/1998، والتي أودت بحياة أكثر من (200) شخص من بينهم (12) أمريكيًا وجرح العديد من الكينين، مما جعل كينيا أكثر تحسبًا للتهديدات التي يشكلها الإرهابيون، ولهذا نسقت جهودها مع الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب، وكشف التحقيق من قبل السلطات الأمريكية والكينية عن وجود شبكة واسعة من الإرهابيين الدوليين الذين يعملون داخل كينيا، ولهم ارتباط بزعيم تنظيم القاعدة الراحل (أسامة بن لادن)، وان العملية كان مخططًا لها على مدار خمس سنوات[43].

وقد أثرت الحرب العالمية على الارهاب بعد احداث 11/ايلول/2001 بقيادة الولايات المتحدة بشكل كبير على واقع المسلمين في كينيا، لا سيما وان كينيا انضمت الى هذه الحرب، كما سمحت لمكتب التحقيقات الفدرالية ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية بالعمل في اراضيها، كما منحت الولايات المتحدة تسهيلات في ميناء مومباسا لمراقبة عمليات الملاحة في منطقة القرن الافريقي، مما اثار غضب المسلمين في كينيا [44].

وفي ظل اجواء عدم الاستقرار السياسي والامني في الصومال لا سيما بعد ان حولوها أمراء الحرب المتنافسين الى مسرحًا للحرب الاهلية، وتفشي عمليات السطو والاغتصاب والخطف والقتل حتى أصبحت حوادث يومية، فكان ذلك سببًا في ظهور المحاكم الاسلامية في العاصمة مقديشو في العام 1994،كمحاولات محلية لفرض قدر من القانون والنظام، وفي مطلع العام 2001 أخذ نفوذ المحاكم يتعاظم وقويت شوكتها وامتد نفوذها الى أكثر من منطقة، فقد حظيت بالقبول الشعبي لاسيما بعد ان تبنت اللغة العربية والهوية الاسلامية[45]. علمًا ان التطور الابرز جاء بعد إنشاء المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية في العام 2004 كأداة لتوحيد المحاكم الإسلامية المنتشرة في العاصمة مقديشو، بعدما كانت في الاصل محاكم منفصلة لكل عشيرة[46].

وخلال هذه المرحلة كانت أهم التحديات الامنية التي واجهتها كينيا هي ظهور حركة الشباب المجاهدين في الصومال، وتعود بداية الحركة الى العام 2004 كمجموعة

صغيرة من المسلحين عملت كجناح تنفيذي للمحاكم الاسلامية، وفي العام 2006 نجحت المحاكم الاسلامية في دحر امراء الحرب وبسط نفوذها على العاصمة مقديشو واجزاء واسعة من جنوب ووسط الصومال وفرض الشريعة الاسلامية[47]. وقد عملت حركة الشباب على بناء شبكة آمنة من المعسكرات لتدريب مقاتليها وإنشاء نظام للضرائب لجمع الأموال وتزويد الصوماليين في مناطق سيطرتها بالخدمات الأساسية مما اكسبها قدراً كبيراً من الدعم الشعبي والانضمام الى صفوفها[48]. وعلى الرغم من التأييد الشعبي الذي حظيت به المحاكم الاسلامية، الا أن القوى الإقليمية والدولية ولاسيما كينيا واثيوبيا والولايات المتحدة لم يروق لها وجود اية قوى إسلامية في الصومال، ولهذا عقدت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) اجتماعاً في نيروبي في العام 2006 وقررت ارسال قوات دولية الى الصومال[49]. بهدف القضاء على حكم المحاكم الاسلامية، ودعم الحكومة الانتقالية المعترف بها اقليميًا ودولياً، لا سيما وان المحاكم الاسلامية عدت كينيا المسؤولة عن تشكيل الحكومة الانتقالية الصومالية المؤلفة من امراء الحرب، بعد استضافته الجولات المصالحة الوطنية الصومالية لمدة عامين، وفي المقابل تخشى كينيا من امتداد التأثير الاسلامي للمحاكم الاسلامي الى الداخل الكيني[50]. ولهذا دعمت كينيا الحكومة الانتقالية الصومالية، وبذلت جهودًا في الأمم المتحدة لرفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الانتقالية، وساندت ارسال قوات حفظ سلام افريقية الى الصومال، ولكنها لم تشارك فيها[51].

وبعد فشل المفاوضات بين المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية الصومالية برعاية جامعة الدول العربية في السودان[52]. اندفعت القوات الاثيوبية باتجاه الصومال في 24/كانون الاول/2006، وخلال اسبوع تم الاطاحة بالمحاكم الاسلامية في 1/كانون الثاني/2007، وطردها من المدن الصومالية[53].علمًا ان القوات الكينية انضمت الى القوات الاثيوبية والامريكية والحكومة الصومالية الانتقالية لمطاردة بقايا تنظيم المحاكم في المناطق الحدودية بين كينيا والصومال لضمان السيطرة عليها ومنع هروبهم الى داخل كينيا عن طريق تسيير دوريات برية وجوية[54].

وشهدت حركة الشباب في العام 2008 تحولاً مهمًا عندما أعلنت ارتباطها بتنظيم القاعدة الارهابي، وسعت الى طرد القوات الاثيوبية من الصومال، كما صورت نفسها بانها جزءًا من الحرب العالمية ضد الغرب[55].

وبخصوص الموقف الكيني من التطورات الامنية في الصومال فقد ادركت الحكومة الكينية بانه لابد من حصول تداعيات أمنية على حدودها مع الصومال التي يسهل اختراقها، وبالفعل فقد شهدت المناطق الحدودية زيادة مقلقة في الحوادث تمثلت بقيام مسلحين صوماليين يدعون أنهم ينتمون إلى حركة الشباب بعبور الحدود واختطاف الأجانب من داخل كينيا ونقلهم الى الصومال[56]. وبناءً على هذه التطورات ساندت كينيا الحكومة الانتقالية الصومالية الفدرالية، كما ايدت ارسال قوات حفظ سلام افريقية الى الصومال، لاسيما وان الحكومة الكينية قد ادركت بصورة واضحة ان الاقلية الكينية من ذوي الاصول الصومالية قد تعاطفوا مع المحاكم الاسلامية في حربها ضد القوات الاثيوبية، علمًا ان المخاوف الكينية تندرج ضمن مخاوفها من سعي المحاكم الاسلامية المطالبة باقليم انفدي الذي يمثل المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا[57].

ولا بد من الاشارة الى ان العمليات الارهابية التي تعرضت لها كينيا مقارنة بدول منطقة شرق افريقيا للمدة من 1998 – 1999، كانت منخفضة مقارنةً مع بقية دول المنطقة، ولكن بين عامي 2010 – 2012 شهدت كينيا أعلى مستويات الإرهاب مقارنة مع بلدان منطقة شرق افريقيا من قبل الجماعات الارهابية العابرة للحدود الوطنية، فمن مجموع (176) هجمة ارهابية تعرضت لها دول المنطقة خلال المدة من 1998 – 2012، كان نصيب كينيا لوحدها (155) أي ما نسبته (88,1 %)، علمًا ان نصيب حركة الشباب لوحدها من مجموع العمليات الارهابية ضد كينيا خلال المدة من 2008 والى 2012 كانت بنسبة (65 %)، ويُعزى ذلك في جانب منه الى انشاء خلايا ارهابية من قبل حركة الشباب داخل كينيا مستفيدة من حرية الحركة والعمل، واوضاع اللاجئين الصوماليين داخل المخيمات، فضلاً عن الاقلية المسلمة في كينيا ولاسيما من ذوي الاصول الصومالية فكانوا أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الارهابية مثل حركة الشباب الصومالية والقاعدة في شرق أفريقيا[58].

ونظراً لتزايد اعمال الخطف التي تقوم بها حركة الشباب الصومالية في المناطق الحدودية لكينيا، والاضرار المترتبة عليها، وتحول الصومال الى دولة فاشلة في ظل عجز الحكومة الصومالية عن بسط الامن في البلاد، وغياب القانون والنظام العام مما جعلها أرضًا خصبة للارهاب العابر للحدود الوطنية والجريمة وارتفاع نسبة الارهاب والقرصنة والعنفوخطف عمال الإغاثة حتى أصبح الصومال مثار قلق للمجتمع الدولي، هذه المشكلات مجتمعةً جعلت من الصعب على كينيا تجاهلها لأنها شكلت تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وعليه اجتاحت كينيا الاراضي الصومالية في **16**/تشرين الاول/**2011**[59].وأطلقت على عملياتها العسكرية أسم (حماية الأمة)، والتي مثلت اول واكبر عملة عسكرية لها خارج حدودها منذ استقلالها[60].وقد شكل التدخل العسكري تغييراً جوهرياً في سياسة كينيا الخارجية الذي كان محط تأييد من قبل الكينين كونه يحمي مصالح البلاد الاستراتيجية[61]. كما أعلن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – **IGAD**) تأييدهما للتدخل العسكري الكيني في الصومال[62].

وكان الهدف المعلن من التدخل العسكري الكيني في الصومال هو تدمير أو إضعاف حركة الشباب، وإنشاء منطقة عازلة بين كينيا والصومال دون تحديد مدة زمنية معينة لها وانما ستستمر حتى تصبح كينيا آمنة، وفي سياق حشد الدعم لهذا التدخل قام (رايلا أودينجا) رئيس الوزراء الكيني حينها بالسفر الى اسرائيللحصول على دعمها في مكافحة الإرهاب، وتعهدت اسرائيل في بيان رسمي لها بالمساعدة من اجل بناء تحالف ضد الاصولية الاسلامية في شرق افريقيا تشمل كينيا وتنزانيا واثيوبيا وجنوب السودان، مما أثار غضب العديد من المسلمين في كينيا والصومال، وقد استغلت حركة الشباب ذلك إذ صورة هذا التعاون والبيان الاسرائيلي بانه حربًا ضد الاسلام والمسلمين[63].

ومع تطور المواجهات العسكرية بين القوات الكينية وحركة الشباب تم دمج القوات الكينية رسميًا مع بعثة الاتحاد الأفريقي الى الصومال (**AMSOM**) في **22**/شباط/**2012**، ويقع المقر الرئيس للبعثة في مدينة كيسمايو الساحلية في الصومال، ويبلغ عدد الكينين المشاركين فيها (**3664**)[64].وحققت القوات الكينية تدريجياً

مكاسب إقليمية ضد حركة الشباب كما وضعت حداً للفوائد المالية التي استفادت منها حركة الشباب من سيطرتها على طرق التجارة المهمة[65].

وبسبب ارتفاع نسبة المشكلات الأمنية المرتبطة بالمجموعات الإرهابية التي تسللت إلى اللاجئين في المناطق الحضرية قامت الحكومة الكينية في العام **2012** باتخاذ تدابير صارمة واجراءات امنية مشددة بحقهم، إذ نقلت جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في المناطق الحضرية إلى مخيمات اللاجئين، ولاسيما الصوماليين إذ تم نقلهم الى مخيم داداب لا سيما بعد ان استغل العديد من الصوماليين بمن فيهم أعضاء في حركة الشباب الفساد في كينيا من اجل الحصول على بطاقات الهوية الكينية[66].

وبالرغم من هذه الاجراءات الامنية المشددة فقد تعرضت كينيا الى عملية ارهابية كبيرة، إذ قام أفراد من حركة الشباب بالهجوم على مجمع ويست جيت التجاري (البوابة الغربية – **Westgate**) الشهير الذي يرتاده الاثرياء والسياح والاجانب في العاصمة نيروبي في **21**/ايلول/**2013**، وانتهى الهجوم في **24**/ايلول وراح ضحيته (**67**) وجرح أكثر من (**240**) شخصًا، وكان من بين الضحايا (**18**) أجنبياً، وقد ترتب على هذا الهجوم اضرارًا اقتصادية بالغة على كينيا، إذ تراوحت نسبة الخسائر ما بين (**200** الى **250**) مليون دولار في إيرادات قطاع السياحة، وانخفاض بنسبة (**0,5** %) في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى ذلك الى ان قطاع السياحة يعد من القطاعات الرئيسة للتنمية إذ يوفر (**14** %) من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل على توظيف (**12** %) من القوى العاملة في البلاد[67].

وقد شجب وزير الداخلية الكيني (جوزيف اولي لينكو) هذا الهجوم الإرهابي، والقى باللائمة على اللاجئين الصوماليين، قائلاً: أن لسنوات عديدة كانت كينيا تستضيف أكبر تجمع للاجئين في العالم مع ما يقرب من (**600**) ألف لاجئ، وبعض من هؤلاء اللاجئين قد أساءوا الضيافة لدينا والعطف وعملوا على التخطيط وشن الهجمات الإرهابية انطلاقًا من مخيمات اللاجئين، وأكد أن "مخيمات اللاجئين الصوماليين كانت تستخدم كمل اذات آمنة للمتشددين الاسلاميين وإن الوقت قد حان لمئات الالاف من

اللاجئين في العودة إلى ديارهم"، وعليه أعلنت الحكومة الكينية عن قراراها بإعادة اللاجئين الصوماليين إلى بلادهم[68].

وبذلك أسهم التداخل الاثني بين كينيا والصومال وحتى اثيوبيا بدور كبير في حالة عدم الاستقرار لاسيما وان شمال شرق كينيا والمناطق الحدوديةمع الصومال تعاني منذ تاريخ طويل من الصراع الاثني والعنف والتهميش مما شكل تحدٍ رئيس أمام منع الصراعات وبناء السلام[69].

وفي سياق التطورات الامنية تعرضت كينيا الى أسوأ حادث ارهابي عندما قامت حركة الشباب الارهابية في 2/نيسان/2015 بالهجوم على جامعة غاريسا (Garissa University) وراح ضحيته(147) شخصًاوجرح (79)، واتخذت الحكومة الكينية مجموعة من التدابير الأمنية التي استهدفت سكان المحافظة من الأصل الصومالي، كما أدى هذا الهجوم وغيره من العمليات الارهابية الى وصم الاثنية الصومالية من قبل الكينين بالارهاب وأنهم يشكلون تهديدًا للأمن القومي الكيني[70].

وفي تموز/2015 تعرضت المقاطعات القريبة من الصومال الى حوادث ارهابية متعددة منها قيام حركة الشباب بقتل (14) عسكريًا و (11) من عمال المحاجر في مقاطعة ماندیرا، وخمسة أشخاص في مقاطعة لامو وغيرها من الهجمات الارهابية، وفي اعقاب ذلك أصدرت الحكومة الكينية قائمة بتسمية (87)منظمة وفرد كأشخاص يشتبه في ارتباطهم بالمنظمات الإرهابية، كما أصدر البنك المركزي الكيني أوامر بتجميد أموالهم، واتخذ مجلس تنسيق المنظمات غير الحكومية خطوات لإلغاء تراخيص ثلاث منظمات غير حكومية معنية بحقوق الانسان تخدم بشكل أساس الجالية الصومالية[71].

وقد دفعت الهجمات الارهابية التي تعرضت لها كينيا المرتبطة بجوارها غير المستقر الصومال الى بناء جدار أمني على حدودها مع الصومال في محاولة للحد من الهجمات المستقبلية، لا سيما بعد أن وصلت الى أكثر من (200) هجمة ارهابية للمدة من 2008 الى 2015، وأصبحت مشكلة مستمرة للحكومة الكينية إذ ينفذها مواطنيها الكينين من الذين تم تجنيدهم من قبل حركة الشباب وتدريبهم في الصومال، والتي أثارت غضب عام في الداخل الكيني، وانطلاقاً من نظرية عالم السياسة الامريكي

(روبرت باب) المتعلقة بمكافحة الارهاب التي تدعوا الى ان أكثر الطرق الواعدة للحد من الإرهاب في بلد معين ولاسيما الإرهاب الانتحاري هو تقليل ثقة الإرهابيين في قدرتهم على تنفيذ هجماتهم ضد المجتمع المستهدف، وأن الدول التي تتعرض لهجمات إرهابية مستمرة مثل كينيا يجب أن تستثمر موارد كبيرة في دفاعات الحدود وغيرها من وسائل الأمن بدلاً من الاعتماد على الهجمات العسكرية أو تقديم التنازلات للجماعات الإرهابية، ومن هنا أعلنت كينيا بانها ستواصل عملها في بناء الجدار الامني مع الصومال، وفي محاولة للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية شنت القوات الكينية هجمات على معسكرات حركة الشباب في الصومال، كما طالب نائب الرئيس الكيني (ويليام روتو) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإغلاق مخيم داداب وإبعاد اللاجئين من الأراضي الكينية[72].

وبخصوص الجدار الامني الحدودي بين كينيا والصومال فانه حسب المخطط له ان يبلغ طوله (700) كيلو مترمن نقطة الحدود الأولى في مقاطعة مانديرا في المحافظة الشمالية الشرقية للبلاد إلى كيونغا في مقاطعة لامو في المحافظة الساحلية على المحيط الهندي، وهو عبارة عن سلسلة من الأسوار والخنادق ومراكز المراقبة، وسيكلف الجدار قرابة(2) مليون دولار أمريكي لكل كيلومتر، وهذا يعني أن الجدار سيكلف بحدود (1,38) مليار دولار أمريكي، ومبلغ آخر غير محدد للصيانة، بيد أن التقارير المتعلقة بطول وكلفة هذا الجدار متضاربة، علمًا انه تم بناء ما يقرب من (25) جدارًا حدوديًا محصنًا في جميع أنحاء العالم منذ العام 2000، إلا أن الجدران الحدودية تعد إلى حدٍ كبير من مخلفات الحرب الباردة، وهو أمر مناقض للعولمة، كما إن الجدران لا تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن ولا تعزز التفاهم أو الرغبة في التقارب بين الشعوب والدول، وذلك لأن الجماعات الإرهابية هي إلى حدٍ كبير نتاج بيئتها، كما ان لديها القدرة على التكيف أيديولوجياً وتكتيكياً، وعليه فان هناك مخاوف لدى الصومال من أن كينيا قد تحاول رسم الحدود لصالحها من خلال بناء هذا الجدار، فضلاً عن ذلك أن الجدار سيفصل بين شعوب بلدين يتشاركان غالبًا العلاقات الثقافية واللغوية والعائلية والدينية، كما سيؤثر على الروابط الأسرية والعشائرية والرعوية بسبب مضاعفات الهجرة، وعليه

فان حركة الشباب الارهابية ستعمل على تطوير طرق بديلة لشن هجماتها الارهابية، لاسيما وان العديد من مرتكبي الهجمات الإرهابية في كينيا كانوا مواطنين كينين ولديهم حق السفر من والى كينيا[73].

ومن الجدير بالذكر ان حركة الشباب فاقت الجماعات الإرهابية ومن ضمنها بوكو حرام فتكًا في أفريقيا جنوب الصحراء منذ العام **2010**، فقد ارتفع إجمالي عدد ضحايا حركة الشباب بنسبة (**93** %)للمدة من **2016** إلى **2017**، كما بلغت وفيات الإرهاب التي ارتكبتها حركة الشباب في كينيا في العام **2017** إلى (**100**) شخص، ومع ذلك فإن هذا أقل بكثير من العام **2014**، عندما قتلت الحركة ما مجموعة (**256**)شخصًا، علمًا ان كينيا أحتلت وفق مؤشر الارهاب العالمي للعام **2018** المرتبة (**19**) على مستوى العالم من حيث تعرضها للهجمات الارهابية[74].

وفي سياق التطورات الامنية تعرضت العاصمة الكينية نيروبي الى هجوم ارهابي اعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه، واستمر لمدة يومين **15** إلى **16**/كانون الثاني/**2019**، وراح ضحيته (**21**) شخصاً من بينهم أجانب وجرح العديد، واستهدف مجمع فنادق (دوسيت دي **2**)الذي يضم مكاتب لمنظمات مرموقة ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسية، ويبعد قرابة(**4**) كيلو متر عن القصر الرئاسي الكيني، وعلى الرغم من نجاح التنظيم الارهابي بالوصول الى قلب العاصمة الكينية، إلا ان تقارير امنية اكدت بان هناك تحسن ملحوظ في اداء القوات الامنية الكينية مما قلل من حجم الخسائر البشرية مقارنة بالهجومات السابقة، علماً ان المملكة المتحدة قد أسهمت في هذا التطور الأمني[75].

الخاتمة

ان السياسة الكينية تجاه الصومال حكمتها مجموعة من العوامل النابعة من البيئة الداخلية لكلا البلدين التي اتسمت بتعددها وتداخلها، وشكلت بمجموعها محددات

مهمة لعبت دورًا مهمًا في السلوك السياسي الكيني تجاه الصومال، وقد أثرت في هذه السياسة منذ ستينات القرن الماضي والى الان بل وستؤثر مستقبلاً ايضًا، ويأتي في مقدمتها العامل الجغرافي والتداخل الاثني بين البلدين، فقد عانت الاقلية المسلمة في كينيا لاسيما من ذوي الاصول الصومالية من التهميش الاقتصادي والاقصاء السياسي، ومن الممارسات التعسفية لأجهزة الامن الكينية بحقهم بسبب العمليات الارهابية لحركة الشباب المجاهدين الصومالية، وعلى الرغم ان اغلبها عوامل داخلية الا انها عززت المدركات السلبية لكينيا تجاه الصومال، وفي المقابل هناك شعور كامن بالغبن لدى الشعب الصومالي بسبب سلب اراضيه من قبل الاستعمار البريطاني ومنحها لكينيا.

Kenyan foreign policy towards Somalia

Abstract

The Kenyan policy towards Somalia was influenced by a set of interrelated factors between the two countries and stemmed from the internal environment and most prominent: the geographical factor, ethnic, cultural, religious, political, economic and security, has been dominated by this policy since independence from the British colonial administration in the sixties of the last century and so far the nature of instability and tension, As the two countries are geographically contiguous and as security risks escalate, Kenya in 2011 rushed military action against Somalia, the first military action by Kenya outside its borders since independence.

---

(1) عبد الستار ابو الحسن عدوي، النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال، رسالة دكتوراه منشورة (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، **2009**)، ص **6**.

(2) **Mahasin A.G.H. Al-Safi, Kenya Somalis: The Shift from "Greater Somalia" to Integration with Kenya, Nordic Journal of African Studies (Finland: University of Helsinki, the Nordic Association of African Studies, Vol. 4 No. 2, 1995), p.p. 34 – 35.**

ينظر كذلك: د. محمود خليل، الازمة الصومالية وتأثيراتها على الامن القومي العربي، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد **111**، يناير **1993**)، ص **251**.

(3) **MũturiwaNjeri, Kenya That was Never Kenyan: The Shifta War & The North Eastern Kenya, 2015.**
https://medium.com/@muturi/kenya-that-was-never-kenyan-the-shifta-war-the-north-eastern-kenya-e7fc3dd31865

(4)GianlucaIazzolino, Standing on one leg Mobility money and power in East Africa's Somali social networks (Thesis of Doctorate, United Kingdom, Edinburgh, The University of Edinburgh, 2016), p. 79.

(5)KorwaGombejKorwaGombej Adar, The Significance Of The Legal Principle Of territorial integrity as The Modal Determinant Of Relations A Case Study Of Kenya's Foreign Policy Towards Somalia, 1963-1983 (dissertation of doctoral, United State, Columbia, South Carolina, University of South Carolina, 1986), p. 162.

(6)AbdirashidAbdullahi, colonial policies and the failure of Somali secessionism in the Northern Frontier District of Kenya a colonial 1890 – 1968 (Thesis of Masters,RhodesUniversityin South Africa, 1997), p. 125.

(7)Gilbert M. Khadiagala, Boundaries in Eastern Africa, Journal of Eastern African Studies, Journal of Eastern African Studies (London: Routledge, Taylor & Francis, Vol. 4, No. 2, July 2010), p. 270.

(8)Daniel K. Thompson, Conflict in the Horn of Africa: The Kenya–Somalia Border Problem 1941 - 2014,The Journal of Modern African Studies (United Kingdom: Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 54, Issue 1, March 2016), p. 183.

(9)AlwiyaAlwy and Susanne Schech, Ethnic Inequalities in Education in Kenya, International Education Journal (Australia: Shannon Research Press, Vol. 5, No. 2, 2004), p. 276.

(10)Emma Lochery, Rendering difference visible: The Kenyan state and its Somali citizens, African Affairs (United kingdom: Oxford, Oxford University Press, Vol. 111 Issue 445, October 2012), p. 621.

(11)Francesca Declich, Gender Impact of Forced Migration on Bantu Somali Refugees in Kenya, Cahiers d'ÉtudesAfricaines (Paris: Centre national du livre, No. 157, 2000), p. 27.

(12)GianlucaIazzolino, op. cit, p.p. 106 – 109.

(13)AsfawKumssa& James HerbertWilliams & John F. Jones, Conflict and Migration: The Case of Somali Refugeesin Northeastern Kenya, Global Social Welfare (Switzerland: Springer International Publishing, Vol. 1, Issue 4, 2014), p.p. 145 – 149.

(14)UNHCR - The UN Refugee Agency, KENYA Registered refugees and asylum-seekers,Geneva, June 2019, p. 1.

(15)MukerremMiftah, Borderless Imaginations Under State Imposed Territoriality in the Horn of Africa, African Studies Quarterly(Florida : University of Florida, the Center for African Studies, Vol. 18, Issue 2,February 2019), p.p. 96 – 98.

(16)Simon ThuraniraTaaliu, Ethnicity in Kenyan Universities, Open Journal of Leadership, (United State: Scientific Research Publishing, Vol.6, No.2, June 2017), p.p. 22 – 24.

(17)AlwiyaAlwy and Susanne Schech, op. cit, p. 272.

للمزيد ينظر: د. جمال عبد الهادي مُحَمَّد وعلي لبن، المجتمع الاسلامي المعاصر: افريقيا (القاهرة: الوفاء للطباعة والنشر، **1994**)، ص ص **138 – 143**.

(18)Godfrey Mulongo, Inequality in Accessing Higher Education in Kenya; Implications for Economic development and Well-being, International Journal of Humanities and Social Science (United State: Center for Promoting Ideas, Vol. 3 No. 16, August 2013), p. 49.

(19)AbdinChande, Muslim-State Relations in East Africa under Conditions of conditions of military and civilian or One- party dictatorships, Journal of Religion in Africa (Boston: Brill Publishers, No. 17, Fall 2008), p. p. 97 – 100.

(20) بنجامين سواريسورينيه عتيق، الإسلام وسياسة المسلمين في أفريقيا، ترجمة: عوض محمد الحسن (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2013)، ص 246.

(21)Eric E Otenyo, New Terrorism Toward an explanation of cases in Kenya, African Security Review, (Pretoria: South Africa, Institute for Security Studies - ISS, Vol. 13 No. 3, September 2004), p. 82.

(22)KorirSing'Oei Abraham, Kenya at 50: unrealized rights of minorities and indigenous peoples (London: Minority Rights Group International, 2012), p. 8.

(23)BjørnMøller, Political islam in Kenya, DIIS Working Papers (Denmark: Danish Institute for International Studies, No. 22, 2006), p.p. 19 – 20.

(24)United State Department of State,2017 Report on International Religious Freedom, Kenya 2018 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Bureau of Democracy Human Rights and Labor, 2018) , p. 2.

(25)Maurice OdhiamboMakoloo, Kenya: Minorities Indigenous Peoples and Ethnic Diversity (London: Minority Rights Group International, 2005), p. p. 18 – 19.

(26)Eric E Otenyo, op. cit, p.p. 78 – 79.

(27)United State Department of State,2018 Report on International Religious Freedom, Kenya 2018 International Religious Freedom Report (Washington: United State Department of State, Bureau of Democracy Human Rights and Labor, 2019), p.p.1, 4 – 6.

(28)United State Department of State, 2018 Country Reports on Human Rights Practices, Kenya 2018 human rights report (Washington: United State Department of State, Bureau of Democracy Human Rights and Labor, 2019), p.p. 11,27.

(29)World Population Review, Kenya Population 2019, 2019.
http://worldpopulationreview.com/countries/kenya-population/

(30) للمزيد ينظر د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، السياسة الامريكية تجاه كينيا وآفاقها المستقبلية (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019)، ص ص24 – 27 و 46.

(31)للمزيد ينظر التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص ص 287 – 291.

(32)Patrick Gilkes, Wars in the Horn of Africa and the dismantling of the Somali State, Cadernos de EstudosAfricanos (Lisbon: Centro de EstudosInternacionais of ISCTE-IUL, No. 2, June 2002), p. 2.

(33)للمزيد ينظر التقرير الاستراتيجي العربي 1993 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994)، ص ص 118 – 128.

(34)جيلبرتخادياجالا، شرق أفريقيا الامن وأرث الهشاشة، دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 86، 2009)، ص 13. للمزيد ينظر: عزمي محمد عاشور، الصومال: إعادة بناء الدولة، السياسة الدولية (العدد 142، أكتوبر 2000)، ص ص 168–169.

(35)د. أحمد عبد الكريم وخالد الرماح، مهددات الأمن في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مجلة أوراق الشرق الأوسط (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط: العدد 50، أكتوبر 2010)، ص ص 158–159.

[36]عطية عيسوي، "الصومال أرض العجائب والمطامع والصراعات"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 366، اب 2009)، ص 142.

[37]Dr. Ken Oluoch, Foreign Policy and the Threat of Global Terrorism: Kenya's Military Intervention in Somalia, Journal of International Relations and Foreign Policy (United States: American Research Institute for Policy Development, Vol. 5, No. 1, June 2017), p. 95.

[38]Kenya population Situation Analysis(Nairobi: The Government of Kenya, National Council for Population and Development, 2013), p. 12.

[39]Regional Disparities and Marginalisation in Kenya, (Nairobi: Friedrich Ebert Stiftung, 2012), p.p. 1, 9, 11, 50, 54.

[40] Ibid, p. 69.

[41]Hussein GureDiriye, The effect of terrorism on tourism in Africa in the 21st century: A case study of Kenya (Thesis of Master, University of Nairobi, College of Humanities and Social Sciences, 2015), p. p. 40 – 41.

[42]Eric E Otenyo, op. cit., p. 76.

[43]Samuel L. Aronson, Kenya and the Global War on Terror:Neglecting History and Geopolitics in Approaches to Counterterrorism, African Journal of Criminology and Justice Studies AJCJS (United State: Maryland,University of Maryland, Vol. 7, Issue 1 – 2, November 2013), p. 27.

[44]للمزيد ينظر بنجامين سواريسورينيه عتيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 245 – 246.

[45]للمزيد ينظر د. جلال الدين صالح، المحاكم الاسلامية في الصومال والقرن الافريقي، العالم الاسلامي عوامل النهضة وافاق البناء: تقرير ارتيادي استراتيجي (الرياض: مكتب مجلة البيان، الإصدار الرابع، 2007)، ص ص 282 – 293.

[46] د. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الاقليمية، شؤون عربية(القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 127، خريف 2006)، ص 110.

[47]International Crisis Group, Al-Shabaab Five Years after Westgate: Still a Menace in East Africa, Africa Report (Brussels: International Crisis Group, No. 265, September 2018), p. 3.

[48]Rob Wise, al Shabaab, AQAM Futures Project Case Study Series (Washington: Center for Strategic and International Studies, No. 2, July 2011), p.p. 1 - 2 .

[49] د. صلاح حلمية، اتحاد المحاكم الإسلامية ومستقبل الصومال،ملف الأهرام الاستراتيجي (القاهرة: مركز الاهراملدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 12، العدد141، سبتمبر 2006)، ص ص 105–106.

[50] بدر حسن شافعي، الأبعاد الإقليمية للأمة الصومالية، ملف الأهرام الاستراتيجي (المجلد 12، العدد144، ديسمبر 2006)، ص 142.

[51]AbdurrahimSiradag, African Regional and Sub-Regional Organisations' Security Policies: Challenges and Prospects, Journal of Academic Inquiries (Turkey: Sakarya University, the Institute of Social Sciences of Sakarya University,Vol. 7, No. 2, 2012), p.p. 240 – 241.

[52] د. أحمد إبراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية، شؤون عربية (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد129، ربيع 2007)، ص 199.

(53) د. حمدي عبد الرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 8، العدد26، خريف2007)، ص 23.

(54)التقرير الاستراتيجي العربي2006 – 2007(القاهرة: مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 318.

(55)Rob Wise, op. cit., p. 2 .

(56)United State Department of State,Country Reports on Terrorism 2009 (Washington: United State Department of StatePublication, Bureau of Counterterrorism, 2010), p. 21.

(57)د. جلال الدين صالح، مصدر سبق ذكره، ص 290 – 291.

(58)Andrew M. Muhwezi, Transnational Terrorism in East Africa: A Qualitative and Quantitative Analysis of the Recent Rise in Kenyan Violence (Thesis of Masters, Naval Postgraduate School, California, 2014), p.p. 1, 5.

(59)JolaadeBademosi, The Kenyan Intervention in Somalia: Ethical Dilemmas (Thesis of Master, Washington: Georgetown University, 2012), p.p. 39 – 40.

(60)د. أيمن شبانه، فاعل إقليمي جديد: دوافع وإبعاد التدخل الكيني في الصومال، السياسة الدولية (العدد 187، يناير2012)، ص 121.

(61)Kisiangani Emmanuel, Kenya's Regional Relations: Between Principle and Practice, Policy Brief (Pretoria: African Centre for Peace and Security Training, No. 113, October 2014), p. 2.

(62) الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، رقم الوثيقة (S/2011/759)، 9/12/2011، ص 2.

(63)International Crisis Group, The Kenyan Military Intervention in Somalia, Africa Report (Brussels: International Crisis Group, No.184, February 2012), p.p. 4 – 5.

(64)Kenya - KDF - African Union Mission in Somalia (AMISOM). http://amisom-au.org/kenya-kdf/

(65)Sally Healy, Security Concerns in Somalia, In book Security and Africa: An Update (London: Royal African Society, 2012), p. 12.

(66)AsfawKumssa& James HerbertWilliams & John F. Jones, op. cit. p. 146.

(67)Ashley Schroeder, Dr. Lori Pennington and Dr. Kelly Bricker, Lessons Learned From The Westgate Shopping Mall Terrorist Attack In Nairobi, Kenya: involving the meetings, incentives, conferences, and exhibitions sector in crisis communications, International Journal of Religious Tourism and Pilgrimage (Ireland: Dublin, Dublin Institute of Technology, Vol. 2. issue 1, 2014), p.p. 27 – 28.

(68)Andrew M. Muhwezi, op. cit., p.12.

(69)Annual Report 2018Making peace possible (London: Conciliation Resources, 2019), p. 15.

(70)AminaHaleem and Paige Wilhite Jennings and Keikantse E. Phele, Africa, State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2016: Events of 2015 (London: Minority Rights Group International, 2016), p. 77.

(71)United State Department of State, Country Reports on Terrorism 2015 (Washington: United State Department of State Publication, Bureau of Counterterrorism, 2016), p.p. 30 – 31.

(72)Brendon John Cannon, Terrorists Geopolitics and Kenya's Proposed Border Wall with Somalia, Journal of Terrorism Research (the Center for the Studies of Terrorism and political Violence, Scotland: University of St. Andrews, School of International Relations, Vol. 7, No. 2, May 2016), p. p. 23 – 25.

(73) Ibid, p. p. 26 – 30.

(74)**Global Terrorism Index 2018: Measuring the impact of terrorism (Sydney: The Institute for Economics and Peace, 2018), p.p. 16,17,79.**

(75)**صحيفة الشرق الاوسط، حركة الشباب وهجوم نيروبي (الرياض: العدد 14671، 2019/1/28).**